



المملكة المغربية



وزارة العدل

كلمة السيد وزير العدل بمناسبة
توزيع الدراجات النارية على
وحدات التبليغ والتحصيل
بمحاكم المملكة

11 نونبر 2020

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه؛

السيد مكيرو الإدارة المركزية المحترمون ؛

السلامة المكيرون الفرعيون المحترمون ؛

السلامة رؤساء كتابة الضبط المحترمون ؛

حضرات السيدات والسلامة الافاضل ؛

يسعدني أن أترأس اليوم حفل توزيع الدراجات النارية على وحدات التبليغ والتحصيل بمختلف محاكم المملكة، و الذي يأتي في إطار العناية الخاصة التي نوليها لهذه الوحدات ، من أجل تطويرها والارتقاء بها وتجويد عملها لتمكينها من تنزيل استراتيجية الوزارة في مجال تحصيل الغرامات والإدانات النقدية والصوائر والمصاريف القضائية وتحقيق النجاعة القضائية المطلوبة .

وهي مناسبة أغتنمها لتوجيه عبارات التنويه والإشادة والتقدير لأطر وموظفي هيئة كتابة الضبط ، العاملين بهذه الوحدات على الجهود التي يبذلونها في مجال التحصيل ، والتي أثمرت نتائج هامة ومتميزة خلال السنوات الأخيرة ، ما كان لها

لتتحقق لولا التضحيات الجسام التي يقدمها أطر وموظفو كتابة الضبط وانخراطهم الجاد والمسؤول في استراتيجية الوزارة المرتبطة بهذا الموضوع .

حضرات السيدات والسلامة الأفاضل؛

تكتسي عملية تحصيل الغرامات والإدانات النقدية والصوائر المحكوم بها لفائدة خزينة الدولة، أهمية بالغة في الحفاظ على الأمن القضائي ، وتحصيل المال العام لفائدة الخزينة العامة للمملكة، وهي الترجمة الحقيقية لهيبة المقررات القضائية وحجيتها وقوتها الإلزامية ، لذلك فإن أي تراخٍ أو تقاعسٍ عن القيام بمهام التحصيل أيا كانت الجهة المسؤولة عنه ، وأيا كانت أسبابه ، فإنه من شأنه المساس بمصداقية وحجية المقررات القضائية الجنائية ، وطابعها الزجري والردعي ، فضلا عن حرمان خزينة الدولة من مداخيل مالية مهمة من شأنها إنعاش المالية العمومية ، والمساهمة في التقليل من عجز الميزانية العامة للدولة.

وفي إطار استراتيجية الوزارة للنهوض بهذا الورش المهم ، أود الإشارة إلى أنه قد تم اتخاذ عدد من المبادرات والإجراءات التي تروم تتبع ومواكبة عمل الوحدات المكلفة بالتبليغ والتحصيل بمختلف محاكم المملكة، حيث تم في هذا الإطار:

✓ وضع تطبيقية معلوماتية خاصة بالتحصيل مرتبطة ببرنامج "s@j2" وهو

ما من شأنه أن يوفر إحصائيات مركزية مرتبطة بالتحصيل في حينها، وكذا

ضبط عملية التكاليف بجميع المقررات القضائية، ووضع لوحة للقيادة

بكتابة الضبط؛

✓ توجيه رسائل دورية تتعلق بتدعيم وحدات التبليغ والتحصيل بالموارد

البشرية الكافية والمؤهلة ، وتقييم نشاطها المالي والمحاسبي ، وتعبئتها

للقضاء على المخلف من الغرامات والإدانات النقدية والصوائر والمصاريف

القضائية الباقية دون تحصيل؛

✓ تعزيز عدد الوحدات الخاصة بالتبليغ والتحصيل حيث يصل مجموعها

حاليا إلى 122 وحدة موزعة كما يلي :

■ 21 وحدة على صعيد محاكم الاستئناف .

■ 5 وحدات على صعيد محاكم الاستئناف المتخصصة .

■ 71 وحدة على صعيد المحاكم الابتدائية .

■ 7 وحدات على صعيد المحاكم التجارية .

■ 5 وحدات على صعيد المحاكم الإدارية .

■ 13 وحدة على صعيد المراكز القضائية .

✓ تعزيز عدد المحاسبين ونوابهم المعينين بصناديق محاكم المملكة، حيث

ارتفع عدد هؤلاء مع نهاية سنة 2020 إلى 1516 موظفا ، موزعين كما يلي:

■ 190 موظفا مشرفا على مكاتب التبليغ والتحصيل والتصفية.

■ 122 موظفا يشغلون منصب رئيس وحدة التبليغ والتحصيل .

■ 742 موظفا مكلفا بالتبليغ والتحصيل بالرئاسة .

■ 247 موظفا مكلفا بالتبليغ والتحصيل بالنيابة العامة .

■ 36 موظفا مكلفا بالتبليغ والتحصيل بالمديريات الفرعية الإقليمية.

■ 179 موظفا مكلفا بتصفية الرسوم والصوائر .

✓تنظيم أيام دراسية تكوينية تهدف إلى تحسين جودة الجوانب المتعلقة بالتدبير المالي والمحاسبي للمصالح المالية بكتابات الضبط بمحاكم المملكة والوحدات المكلفة بالتحصيل بالمديريات الفرعية الإقليمية، وخاصة فيما يتعلق بتحصيل الغرامات والإدانات النقدية والصوائر والمصاريف والرسوم القضائية؛

✓القيام بعدد من الزيارات الميدانية التي وقفت على بعض الاشكاليات الاجرائية التي تمت معالجتها في عين المكان مع رصد عدة ممارسات فضلى ستتم دراستها قصد التعميم؛

✓تأطير عدة حلقات تكوينية حول عملية تحصيل الغرامات والإدانات النقدية والصوائر والمصاريف القضائية وكذا الإجراءات التدبيرية لتقديم

حساب التسيير وذلك بتنسيق مع المعهد العالي للقضاء في جميع الدوائر

القضائية طيلة السنة؛

✓ اعتماد دليل المساطر الخاص بوحدة التبليغ والتحصيل بموجب

الرسالة الدورية عدد 10 س 2/4 بتاريخ 29 أكتوبر 2018؛

✓ توفير الوسائل اللوجستكية اللازمة لتحسين ظروف الاشتغال بوحدة

التبليغ والتحصيل وتحفيز الموظفين (من قبيل تسليم البذل الموحدة،

البطاقات المهنية، السيارات النفعية، الدراجات النارية، تخصيص فضاء

خاص..).

✓ إعداد مشروع مدونة الرسوم والمصاريف القضائية؛

لقد كان لهذه التدابير والإجراءات الأثر الواضح على الرفع من قيمة المبالغ

المحصلة من طرف صناديق المحاكم ، حيث ارتفعت هذه المبالغ من مليار و 54

مليون درهم سنة 2016 إلى ما مجموعه مليار و 220 مليون درهم سنة 2019 .

وفي نفس الإطار، ومنذ إحداث أقسام خاصة بالتحصيل عرفت مداخيل

الغرامات والعقوبات المالية ارتفاعا مهما، انطلاقا من سنة 2014، ، حيث انتقلت من

280 مليون درهم سنة 2016 إلى 297 مليون درهم سنة 2019 .

حضرات السيدات والسلامة الأفاضل؛

إن الإصلاح العميق و الشامل لمنظومة العدالة الذي نعمل على تنزيله ، لن يكون له أي أثر إلا بتحسين ظروف اشتغال موظفي هيئة كتابة الضبط ، وتوفير كافة وسائل العمل لفائدتهم ، ولاسيما الموظفون المكلفون بالتحصيل والتبليغ ، والذين نعي جيدا الظروف التي يشتغلون فيها ، والاكرهات التي يواجهونها أثناء أدائهم لمهامهم ، ونقدر عاليا مجهوداتهم و تضحياتهم لتحقيق النجاعة المطلوبة .

لذلك فإنه من أجل تجاوز الصعوبات المرتبطة بالتحصيل داخل المدار الحضري، وتفعيلا لإحدى توصيات المجلس الأعلى للحسابات الصادرة ضمن تقريره برسم سنة 2012 بخصوص تدير تحصيل الغرامات والإدانات النقدية والصوائر والمصاريف القضائية، التي تقضي بتوفير وسائل التنقل المناسبة للتبليغ والتحصيل ، فإننا سنقوم بعد قليل بتوزيع ما مجموعه 350 دراجة نارية على الموظفين المكلفين بالتبليغ والتحصيل بإحدى عشرة دائرة قضائية ، بكلفة إجمالية بلغت 4 ملايين و 452 ألف درهم ، حيث سيتم توزيع هذه الدفعة على الدوائر القضائية التالية (الدار البيضاء 56 دراجة نارية، مراكش 56، الرباط 49، أكادير 45، مكناس 40، تطوان 25، تازة 16، الحسيمة 13، طنجة 18، العيون 17، الجديدة 15)، علما أننا

سنباشر الإجراءات الخاصة باقتناء الدفعة الثانية خلال الأسابيع المقبلة بحول الله
لتغطية حاجيات الدوائر القضائية المتبقية.

وأود الإشارة هنا إلى ان هذه العملية هي الأولى من نوعها منذ سنة 2011 ، وقد
قمنا بتوجيه جميع المسؤولين الإداريين على الحرص على استعمال هذه الدراجات
النارية للأغراض الإدارية فقط ، والقيام بأعمال الصيانة في التواريخ المحددة .

حضرات السيدات والسلامة الافاضل؛

لقد استطاعت كتابة الضبط بفضل جهود المخلصين من أبنائها، أن تثبت أنها
رقم أصيل في معادلة العدالة، وأنها مدخل هام من مداخل كسب رهان الاصلاح الذي
يرتبط ارتباطا وثيقا بالمهام المنوطة بهذه المهنة التي يمتد دورها منذ فتح ملفات
التقاضي إلى حين تنفيذها -إن لم - يكن أبعد من ذلك.

لذلك فإن كتابة الضبط باعتبارها قطب الرchy في العملية القضائية ، تستحق
منا كل الدعم والتقدير ، نظرا لدورها الأساسي والمحوري في إنتاج العدالة في كافة
مراحلها وإيصال الحقوق إلى أصحابها ، وأود في هذا المقام أن أؤكد لكم أننا واعون
تمام الوعي بأهمية النهوض بوضعية كتابة الضبط وتحسين ظروف اشتغال أطرها
وموظفيها على كافة الأصعدة والنواحي، وتبويئهم المكانة اللائقة بهم ضمن المنتسبين
لمنظومة العدالة لبلادنا ، وإننا نعتبر هذه المبادرة التي نقوم بها اليوم ، خطوة أخرى

ستساهم بدون شك في الارتقاء بعمل وحدات التبليغ والتحصيل بمحاكم المملكة ،
وتعزيز دورها في مجال المالية العمومية ببلادنا ، وستلونها مستقبلا مبادرات أخرى
لفائدة السيدات والسادة رؤساء كتابات الضبط وكتابات النيابة العامة ، سنعلن
عنها في الأيام القليلة المقبلة بحول الله .

مرة أخرى أجدد شكري لكم على حضوركم ، ومشاركتكم لنا فعاليات هذا
الحفل التواضع .

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .